

[المفعول به^(١)]

قوله: (المفعول به...).

لا يدخل المفعول فيه في حد المفعول به إذا قيل في حده: (ما وقع عليه فعل الفاعل). وفسر وقوعه عليه بما لا يعقل معناه إلا به؛ لأن تعقل الفعل ليس بعد تعقل المفعول فيه، بل الأمر بالعكس؛ لأن الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام.

ولقائل أن يقول: لا نسلم أن دلالة الفعل على الزمان بالالتزام، لأن الفعل يدل على الزمان بهيئته، فيتوقف تعقل الفعل على تعقله.

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالفعل المصدر، والمصدر لا يدل على الزمان والمكان إلا بالالتزام، لا بهيئته.

وأورد النقض أيضاً على حد المفعول به بالفاعل، والفعل يتعلق به، وتعقل الفعل موقوف على تعقله.

وأجيب: بأن المراد أن تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء هو غير الفاعل، فكأن الفاعل استثنى، وقيل: ما عدا الفاعل، وعلم ذلك من سياق الكلام فلم يصرح به.

قوله في المفعول به: (ويتقدم على الفعل).

يتقدم على الفعل ما لم يعرض مانع فإن عرض بأن يدخل عليه لام الابتداء امتنع التقديم، فلا يجوز: زيداً لأضر به و"خييراً" في: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] مفعول به لفعل محذوف عند سيويه، أى: واثتوا خيراً، وخبر لـ "كان" مقدرة عند الكسائي، أى: يكن الانتهاء خيراً، وصفة لمصدر محذوف عند الفراء أى: انتهوا انتهاء خيراً.

ووجوب حذف العامل في باب: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ مخصوص بما إذا دلت الحال على التوجيه إلى أمر آخر كما في: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾، لأنهم نهوا عن الكفر

(١) سُمِّيَ الْمَفْعُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِعْلُكَ عَلَيْهِ، وَكُلُّ فِعْلٍ لَهُ هَذَا الْمَفْعُولُ، فَهُوَ مُتَعَدٍّ، وَكُلُّ فِعْلٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ. [التخمير: ١٦٢/١]

ودعوا إلى الإيمان فلم يحتج إلى إظهار الفعل، لدلالة الحال عليه بخلاف: انته أمرًا قاصدًا؛ لأن الانتهاء في مثله يجوز الاقتصار عليه، وليس في الحال دلالة على التوجيه إلى أمر آخر، فيجوز إظهار الفعل، نص على ذلك سيويّه، إلا أن يكون المأمور بذلك جائزًا عن القصد في هذه الحالة فيكون أمره بذلك قرينة دالة على أمره بارتكاب القصد فيرجع إلى باب: ﴿انْتَهَوْا خَيْرًا﴾ فيكون حذف الفعل واجبًا.